غيرها الا ان يكون معه راجع بقوي بعضها كانت بسيرة فله ان
يرعى معها غيرها الا ان يشترط عليه ان لا يرعى معها
غيرها فيجوز ويلزمه فان رعى غيرها فهو الشرط فان
الاجيرة تكون لرب الغنم الاول وكذلك اجير الحرث اذا
اجر نفسه من غير مستاجره يوما او اكثر فان الاجيرة
تكون للمستاجر الاول وان شاء ترك الاجير ليسقط
حصة ذلك اليوم مشكل من الاجير الاول لقوله الا ان يشارك
راجع لقوله وليس لراعي رعي اخر بيده يحتمل جميعه او يقال
ان يعود على الاول ويحتمل عوده على الثانية حماني
الساطي لكن في الاحتمال الاول شيء وذلك لانه
يقتضي جواز رعي الثانية ولو كانت لبيرة مع وجود
الشرط وهو عدم القوة وليس كذلك ويحتمله ولم يشترط
خلافا فمراجع لقوله الا ان يشارك او يقل اي يقل او كان لو
شارك او قلت جاز له رعي اخر بي ما لم يشترط خلافه
ايمخلاف رعي اخر بي بان سكت او شرط عليه ان
يرعى معها غيرها ولم يلزمه رعي الاولى الا بالعرف
يعني ان الراعي لا يلزمه ان يرعى ما ولدته الغنم
الا ان يكون عرفهم ذلك حيث لم يلزمه فعلى ربها
ان يأتي براع معه ليلا يتعب راعي الامهات
اذا افارقها اولادها الا لاجل التفرقة لانها خاصة
بمن يقيل على ما مر وعمل به في الخبط وتقشر الرحا
والة شاء اي وعمل بالعرف في جميع ذلك فان كان
عرف الناس ان الخبط على الخياط والة البيت وتقشر
الرحا على المستاجر فهي غلبة عند الشارح وان
كان العرف على رب الشيء المصنوع فهي عليه فان

لم يوجد عرف فذلك على رب الشيء المصنوع واليه اشار به
بقوله ع والا فعلى ربه ع وهو المستاجر بالكسر في اللوح
والخيرة ورب الرحى في الوسطى وعبارة تقشر
الرحى يعني ان الخيرة تقشر الرحا ويدخل فيه على العرف
بين رب الفرخار ورب الرقيق فان لم يكن عرف فعلى
رب الرقيق فصورتها ان الرحى مكتراة للخبط
عليها فقوله ربه اي رب الشيء المصنوع ع عكس الكاف
وشبهه ع العكس هنا حيث للعرف ايضا لان
معكوس في الكاف وهو شيء يركب عليه اصغر من
البرنعة وشبهه وهو من سرج وحمار ونحوذ لك وهو انه
في الامور السابقة ان لم يكن عرف على رب الشيء
المصنوع وهو المكتري وهنا على المكتري هو الحقيقة
العكس ولو كان حسن لا عرف على المكتري كما تقدم
الم لكان سبابا قبله اي هو عكس الكاف
وشبهه ع وفي السير والمنازل والمعالف ع اي
وكذلك يعمل بالعرف في احوال السير والمنازل ومعالف
الاقامة بها وفي المعالف التي يحتاج اليها المسافر
للسمن ونحوه وقوله وفي السير عطف على قوله
في الخبط وكانه اعاد الجار للتميز فان لم يكن عرف
في السير والمنازل فلا يلزم من تعيينه والاعتماد الكراء
واما المعالف فهو ما مر اذا لم يكن عرف فعلى ما قدمنا
يلزم المكتري حمله ع والزاملة وطاية لحمل ويدرك
الطعام المحمول وتوفيره ع الزاملة الخرج
وحمره فيدخل في حمله المعروف فان لم يكن عرف
لم يلزم المكتري حمل ذلك وهكذا يرجع في باقي المكتري